الإجابة النموذجية لمقياس ندوة المال العام

الإجابة عن السؤال الأول: (10 ن)

1- موقع المراقب الميزانياتي من الرقابة على المال العام: (05 ن)

- رقابة المراقب الميزاتياتي رقابة وقائية تمكن من اكتشاف الأخطاء قبل وقوعه، مما يتيح عدم الوقوع في التجاوزات القانونية،
- يعتبر المراقب الميزاتياتي بمثابة المستشار المالي للمسؤول الإطار (الآمر بالصرف)،
- التطبيق الصارم للقوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال النفقات العمومية،
- اقتراح دليل موحد يسهل العمل الرقابي ويمنع التأويلات في صرف النفقة، لاسيما فيما يخص التقييد الميزانياتي أو التخصيص القانوني للنفقة،
- إعلام الوزير المكلف بالميزانية حول الأخطار الميزانياتية.

2- التحديات والتوصيات التي تحث على نجاح مشروع عصرنة الميزانية في الجزائر: (05 ن)

- انتقاء بعض القطاعات لتكون ورشة نموذجية لتحضير الميزانية حسب **البرامج**، ومن تم تعميمها على باقي القطاعات،
- تقديم القطاعات لتقارير تلخيصية سنوية و نصف سنوية حول صرف الإعتمادات تشجيعا لثقافة تقديم الحسابات على جميع المستويات،
- التعجيل باستدراك التأخر لمعلوماتي من خلال تكييف مختلف المؤسسات مع أحكام هذا القانون العضوي، بغية تنفيذ أحكامه بأريحية،
- ضرورة وضع برنامج مكثف لتحسين و التكوين يوجه خصيصا للإطارات و الموظفين في الإدارة و كذا المنتخبين، عن طريق متربصات و ملتقيات و حتى محاكاة لتمكينهم من اكتساب سلوك و ردود فعل تتماشى والتطبيق السليم،
- يعتبر العنصر البشر أساس نجاح عملية الإصلاح وعصرنه، لذا لابد من تكوين الإطارات و الموظفين المؤهلين، مع اقتراح إنشاء مدرسة متخصصة للتكوين في مجال المالية،
- تعتبر الرقابة عنصر هام لضمان و سلامة التصرف في المال العام و التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وعليه من الضروري إعادة النظر في دور الهيئات الرقابية (مجلس المحاسبة و المتفشية العامة للمالية و الهيئات الرقابية الأخرى) من أجل تدعيم و تفعيل الرقابة على المال العام،
- إن نجاح مشروع هذا القانون مرهون بإصلاحات اقتصادية و بنكية و تقنية في مقدمتها توفير بوابة إلكترونية لتكون دعامة جديدة من تبادل التجارب الدولية في مجال الإصلاح الرامي إلى تعزيز الشفافية.

الإجابة عن السؤال الثاني: (10 ن)

1- دور مجلس المحاسبة كآلية للرقابة على المال العام :(05 ن)

من خلال التعرض لمجمل اختصاصات مجلس المحاسبة و التطرق لمجالات اختصاصاته يتبين لنا أن الرقابة التي يقوم بها هي رقابة مالية تقييمية وإصلاحية فهي بهذا تهدف لحماية الأموال العامة بوجه عام وكيفية الإنفاق العام بوجه خاص ما يتعلق منها بالقواعد المحاسبية والمالية.

وتعد هذه الرقابة إصلاحية وهذا ما هو ملاحظ من خلال النتائج التي تسفر عنها عمليات التحري والمراقبة وكذا الاقتراحات والتقارير التي يقدمها إلى الهيئات والمصالح العمومية المعنية، وذلك بهدف التوصل إلى أحسن السبل في التسيير المالي والمحاسبي وبالتالي ضمان المحافظة على الأموال العامة.

وحتى يتسنى لمجلس المحاسبة أن يقوم بدوره الكامل فقد خص بهيكل تنظيمي وبشري وإداري وخص بنظام قانوني يجعل منه هيئة إدارية وقضائية في نفس الوقت فهو يعاين ويراقب بحرية تامة ودون أن يلتزم تجاهه بالسر المهني أو بالسلم الإداري كما له أن يرفع العقوبات التي يراها ملائمة جراء المخالفات والأخطاء المرتكبة.

إلا أن الملاحظ في مثل هذه الهيئات العليا للرقابة المالية عدم استقرارها خاصة بعد حملة الإضرابات التي شنها قضاة المجلس في الفترة الأخيرة، والتي قد ينجر عنها تعطيل الكثير من المهام الموكلة إلي مجلس المحاسبة، فمن المفروض أن لا يحدث مثل هذا خاصة في هيئات كهذه.

2- قراءة والدور الوقائي للفساد في إطار قانون 06-01 (في إطار تعزيز الحوكمة لإرساء دولة الحق والقانون): (05 ن)

إن تعقد ظاهرة الفساد الإداري والمالي وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة، ونتيجة لآثارها السلبية على كافة مفاصل الحياة، فقد وضعت عدة آليات لتحجيم هذه الظاهرة في إطار تعزيز الحكامة لإرساء دولة الحق والقانون، والتركيز على شروط تحجيم الفساد كما يلي:

- الاهتمام بالرأس المال البشري،
- تفعيل العمل بالنصوص القانونية،
- تأمين المسؤول من مخاطر التسيير،
- تعزيز مبادئ الشفافية،
- تعاون القطاع الخاص بما في ذلك الشركات الأجنبية،
- التعاون الدولي الواسع (المعاملة بالمثل)،
- يمكن الوقاية من الوساطة والقضاء عليها في عدة طرق مختلفة.